والمحذوف في الحقيقة فعل المتعجب منه لا نفسه الا انه حذف منه المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه للدلالة عليه تقول لله ذر زيد ما اعف واكرم
ومنه قول علي كرم الله وجهه جزى الله عني والجزا بفضله ربيعة خيرا ما اعف واكرما
ومنه اري ام عمرو دمعها قد تحدرا بكاء على عمرو وما كان اصبرا
اي اصبرها ومثال الثاني قوله تعالى اسمع بهم وابصر اي بهم ويستباح الحذف
هنا في افعل به اذا كان معطوفا على اخر مذكور معه الفاعل كالاية وقد
يحذف بدون ذلك كقوله فذلك ان يلق المنية يلقها حميدا وان يستغن يوما فاجدر
اي فاجدر به وانما حذف مع كونه فاعلا للزومه حرف الجر الذي يختص
بالفضلات فعومل معاملتها خلافا للفارسي وذهب قوم الى انه لم يحذف
ولكنه استتر في الفعل حين حذفت البا ورد بلزوم ابرازه حينئذ في التثنية
والجمع وبان من الضماير ما لا يقبل الاستتار كـ نا من اكرم بنا واشار بقوله
ان كان عند الحذف معناه يضح الى ان شرط المتعجب منه في الصيغتين
ان يتضح المعنى ويدل عليه دليل فان لم يدل امتنع اما في ما افعله فلعراه عن الفايدة
واما في افعل به فلانه الفاعل كما تقدم واشار بقوله وفي كلا الفعلين البيت الى
انه لا خلاف في عدم تصرف فعلي التعجب كما قاله في شرح التسهيل فلا يستعمل
من ما افعله غير الماضي ولا من افعل به غير الامر فهما ممنوعان من التصرف والبنا
على غير الصيغة التي جعلا عليها ليسلك بهما سبيل واحد لتضمنهما معنى هو احد
بالحروف فالاول نظير تبارك وعسى وليس والثاني نظير هلم وهب بمعنى اعتقد
وتعلم بمعنى اعلم وعلة جمودهما تضمنهما معنى حرف التعجب الذي كان من شانه
ان يوضع وقال هشام يجوز الاتيان بمضارع ما افعله تقول ما يحسن زيدا
وهو قياس لكنه لم يسمع وليس افعل امرا من بنا افعله لان همزة افعل به
للصيرورة وهمزة ما افعله للنقل

وصغهما من ذي ثلاث صرفا قابل فضل تم غير ذي انتفا

وغير ذي وصف يضاهي اشهلا وغير سالك سبيل فعلا

ذكر في هذين البيتين شروط الفعل الذي يبنى منه صيغتا التعجب قياسا فذكر
ثمانية شروط الاول ان يكون فعلا فلا يصاغ من غيره فلا تقول من الحمار ما احمره
ولا من الكلب ما اكلبه ولا من الجلف ما اجلفه وشذ من قولهم اقمن به من قمن
اي حقيق ومنه ما اذرعها اي ما اخفها في الغزل فقوله ذي ثلاث صفة لمصدر
محذوف اي فعل ذي ثلاث الثاني ان يكون ثلاثيا فلا يبنى من الرباعي المجرد باتفاق
نحو دحرج لانه يودي الى حذف بعض الاصول وهو مخل بالدلالة ولم يشذ منه
شي واما الثلاثي المزيد فان كان افعل ففيه مذاهب احدها وهو مذهب
سيبويه والمحققين جواز بنائه منه مطلقا قياسا لقولهم ما اعطاه للدراهم وما
اولاه للمعروف لا من غيره مما زاد على ثلاثة الثاني المنع مطلقا لانه يودي الى حذف
الزيادة الدالة على المعنى الا انه شذ منه شي واليه ذهب الاخفش والمازني
والمبرد وابن السراج وغيرهم الثالث التفصيل بين ان تكون همزته للنقل فيمتنع او
لغيره فيجوز نحو ما اظلم وما اقفر المكان واليه ذهب ابن عصفور ونسب
الى سيبويه ورد بانه سمع ما اعطى الذي همزته للنقل يقال عطوت بمعنى تناولت
واعطيت ناولت وان كان غير افعل امتنع وشذ ما اشده من اشتد وما
اتقاه من اتقى وما احوله من احتال وما اخصره من اختصر وفيه شذوذ ان
بناه للمفعول وكونه مزيدا ونقل عن الاخفش انه اجاز التعجب من كل فعل
مزيد مراعاة لاصله لا من نحو اكراه الثالث ان يكون متصرفا فلا يبنى من نحو نعم
وبئس وعسى وليس وشذ ما اعساه واعس به والمراد بالمتصرف كامل
التصرف فلا يبنى من نحو يذر ويدع الرابع ان يكون قابلا للتفاضل فلا يبنى
من نحو مات وهلك وفني الشي لانه لا مزية لبعض فاعليه على بعض الخامس ان
يكون تاما فلا يبنى من فعل ناقص ككان واخواتها فلا تقول ما اكون زيدا قايما
خلافا للكوفيين السادس ان يكون مثبتا فلا يبنى من فعل منفي جوازا نحو ما ضرب زيدا

Copyright © King Saud University